دور المؤسسات الحكومية في دعم الحفاظ على مدن التراث العالمي و المحلي
دراسة مقارنة (القاهرة التاريخية– الأسكندرية)

محمد عاطف أبو عاشور

مدرس بقسم الهندسة المعمارية

كلية الهندسة

جامعة الزقازيق, مصر

mohamed.atf@gmail.com

ملخص:

يعد التراث واحدا من أهم نتاجات الحضارات التى تعبر عن تطور الشعوب والمجتمعات الشعوب عبر التاريخ، ويعبر عن القدرات التي وصل إليها الإنسان, ولا يقتصر ذلك على اللغة أو الأدب والفكر فقط، بل يعم جميع العناصر المادية والوجدانية للمجتمع من فكر وفلسفة ودين وعلم وفن وعمران.

ويعتبر العمران أحد أهم العناصر الأساسية للتراث ويتميز عن غيره من العناصر التراثية بوجوده المادي, مجددا بذلك وجود حضارات الأجيال السابقة فهو بمثابة ذاكرة الأمة. كما يبرز تتابع لتجارب وقيم حضارية واجتماعية ودينية بين الأجيال.

ومن هذا المنطلق، فإن التراث العمراني القائم حاليا في القاهرة التاريخية يبرز لنا صورة متكاملة عن العمارة الإسلامية، فهو حصيلة تجربة المجتمع المصرى والحضارة الإسلامية فى الأزمنة الماضية والتى انتقلت عبر الأجيال, بكل ما تحويه من حلول جيدة عكست ظروف البيئة المحلية (مناخية ، جغرافية ، اجتماعية)، وكذلك ما تحتوية من حلول تصميمية منسجمة مع احتياج الفرد والمجتمع من حيث القيم الدينية والعادات والتقاليد الضاربة في أعماق الدولة المصرية.

فالتراث العمرانى الفريد لمدينة لقاهرة يعتبر من المناطق التاريخية والآثار المهمة التي تُجسّد ثراء المدينة، ليس فقط كعاصمة للعالم الإسلامي، بل أيضاً بصفتها من روائع التجارب الإنسانية العمرانية على مر تاريخها. فمدينة القاهرة تحتوى على العديد من الآثار التي تمثل حقب تاريخية مختلفة ونسيج عمراني متكامل, كذلك علاقة المدينة التاريخية بنهر النيل، بالإضافة إلى أهميتها التاريخية كمركز ديني وتجاري.

إن مركز القاهرة التاريخى يُعتبر شاهداً مادياً مدهشاً على الأهمية الدولية للمدينة أثناء فترة العصور الوسطى، على المستوي السياسي والاستراتيجي والثقافي والتجارى, فالمدينة التاريخية للقاهرة تشكل نسيج تاريخي يغطي نحو 32 كيلومتراً مربعاً على الضفة الشرقية لنهر النيل، وتحيط بها من كل الاتجاهات أحياء معاصرة من القاهرة الكبرى.

وعلى هذا فقد تم ضم نطاق المدينة التاريخية بالقاهرة إلى قائمة التراث العالمي فى العام 1979, تحت مسمى "القاهرة الإسلامية" إقراراً بأهميتها التاريخية والأثرية والعمرانية المطلقة, وبعد تسجيل موقع القاهرة الإسلامية, قام مركز التراث العالمي التابع لليونسكو بالتعاون مع الحكومة المصرية ومع مؤسسات دولية وخبراء دوليون بتنظيم بعثات دورية لتقييم حالات الحفاظ على الموقع, كما شجعت لجنة التراث العالمي الحكومة المصرية على وضع أطر رسمية من أجل تحديد حدود المدينة التاريخية, وأشارت إلى الحاجة إلى تعزيز التعاون فيما بين المؤسسات المشاركة فى حماية المدينة التاريخية, أخذاً فى الاعتبار الطبيعة الخاصة والمعقدة للموقع.

لاقت القاهرة اهتماما ملحوظا نظراً للدعم العالمي التي حظت به منذ أن ادرجت على قائمة التراث العالمي, مم يطرح العديد من الأسئلة منها: هل تحظى مدن التراث الغير مدرجة على القائمة في مصر بنفس الأهتمام و تحتل مكان على خريطة مؤسسات الدولة؟

المشكلة البحثية:

تكمن المشكلة البحثية فى وجود قصور فى سياسات إدارة الحفاظ المتبعة فى إدارة مدن التراث المصري تتفاوت حسب تصنيفها عالمياً أو محلياً.

فرضية البحث:

مدن التراث العالمي تحظى بدعم مؤسسي حكومي أعلى من مدن التراث المحلي الغير مدرجة على قائمة التراث العالمي نظراً للرقابة العالمية عليها.

منهجية البحث:

يرتكز البحث في نهجه على ما يلي:

1. المنهج التحليلى المقارن لمدينتين, أحداهما مسجلة كتراث عالمي وهي القاهرة التاريخية, و الأخرى غير مدرجة كتراث عالمى و تخضع للإدارة والمراقبة المحلية فقط.
2. منهج استقرائي يهدف إلى تحديد اوجه القوة و القصور في حالات الدراسة للخروج بنتائج تشكل اطار عمل مناسب لمدن التراث حسب تصنيفاتها .

هدف البحث:

يهدف البحث إلى إلقاء الضوء دور المؤسسات الحكومية السلبي و الإيجابي في إدارة مدن التراث العالمي و المحلي بهدف الوصول إلى أفضل طريقة لإدارة مدن التراث.

إطار البحث:

- مقدمة

(مدخل نظري)

- تعريف التراث المحلى
- تعريف التراث العالمي
- مؤسسات إدارة التراث المحلي
- مؤسسات إدارة التراث العالمي
- قوانين اعتبار المناطق تراث محلي.
- معايير ارتقاء التراث المحلي إلى العالمية.

(مدخل عملى)

- دراسة تحليلية للقاهرة التاريخية كتراث عالمي.
- دراسة تحليلية للأسكندرية كتراث محلي غير مدرج على قائمة التراث العالمى.

النتائج المقترحة

إطار عمل مناسب لتطوير النظام المؤسسي لإدارة مدن التراث على الصعيدين العالمي و المحلي.

مقدمـــة:

المجتمع هو رحم العمارة والعمران, والبيئة المشيدة هى نتاج تفاعل فكرى بين افراد وجماعات اى مجتمع وهى نتيجة لقناعات ذلك المجتمع المنتج لهذه البيئة العمرانية، هذه القناعات لم تتكون مرة واحدة أو ظهرت بالمصادفة ولكنها تكونت من خلال خبرة طويلة مارسها المجتمع, فبيئة المدن هي التى تشكل المدينة وخصوصا المدن العملاقة بيئتها الخاصة تكون وفقا لخصائصها وموقعها وموضعها وشكل نسيجها العمرانى والانشطة الاقتصادية والخدمية المختلفة داخل نسيج المدينة العمرانى. كذلك تهيئة الأمكنة الخارجية المفتوحة فى نسيجها وأنشطة الناس التى تشكل المحيط الحيوى ومحتويات المدينة.

ولقد كان العمران فى مصر على مر العصور هو المرآة الصادقة المعبرة عن إحتياجات المجتمع ومقوماته وظروفه ، وبالرغم من تعرضها لمجموعة من المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدينية إلا أنها نجحت فى إستيعاب هذه المتغيرات ، وصهرتها فى بوتقتها وطبعتها بطابع محلى يتمشى مع قيمها وبيئتها, حيث يشكل التراث المعمارى فى مصر ثروة قومية وتراثا حضاريا تاريخيا وثقافيا قلما نجد دولة اخرى تحوى هذا الكم والتنوع من هذا التراث. فهو يحمل تاريخ أمة وحضارة شعبها ورفعة ماضيها.

إن مدينة القاهرة التاريخية هي نموذج عمرانى ولد وفق المقاييس والنظرة الإسلامية الحياتية, أثراها تعدد الثقافات الوافدة لكل الشعوب التى أظلها لواء الإسلام فجاءت طرازا فريدا من نوعه فى تاريخ العمارة الإنسانية, ونمطا عمرانيا يعكس ثقافات تلك الشعوب وماقدمته من اساليب فى التعامل مع الاشكال والهيئات وملائمتها للوظائف الاجتماعية والروحية والاقتصادية والسياسية والمناخية, كما أوجدت الحلول للمشكلات التى واجهت المجتمع الإنسانى الإسلامى. كما نلاحظ أن آثار القاهرة التاريخية.

هي بمثابة محددات للمدينة تمثل نقاط تجمع أو توجيه لا يمكن أن تغيب عن ذهن المرء فى تصوره وادراكه للمنطقة الحضرية وما كانت عليه فى السابق.

كذلك مما يميز التراث الحضارى للقاهرة التاريخية هو بيان ووضوح الاستمرارية فى الأنشطة البنائية الكبيرة على مدى قرون عدة (من سنة 1000 ميلادية تقريبا إلى 1800سنة), فالشارع الذى يخترقها (شارع المعز لدين الله الفاطمي) يسمى بالقصبة هو غنى بآثارها وجوامعها وأضرحتها ومدارسها وأسبلتها وقصورها, ما أعطى أهمية كبيرة جدا للجذب الحضارى والأثرى للمدينة التاريخية.

إن الأهمية الحضارية للقاهرة التاريخية أمر معترف به من دول العالم حيث أن المدينة القديمة هى ضمن قائمة التراث العالمى الذى أعده مؤتمر التراث العالمى فى العام 1979م تحت مسمى "القاهرة الإسلامية" إقراراً بأهميتها التاريخية والأثرية والعمرانية المطلقة. حيث تعرض هذا الرأسمال القومى لانتهاكات متعددة على مر العصور نتيجة أعمال النهب تارة, والإهمال تارة أخرى وزحف العمران العضوى تارة ثالثة بالإضافة إلى العديد من المؤثرات والعوامل البيئية والطبيعية الأخرى (كالرياح والمياه الجوفية والاختلاف البيئى والفصلى ودرجات الحرارة وارتفاع نسبة الإشعاع الشمسى المباشر والمنتشر وعدم استقرار التربة وزيادة معدل تلوث الهواء وغيرها). ففى أوقات كثيرة لم يتم التعامل مع هذه المشكلات التراثية الملحة بما يتناسب مع أهميتها الأمر الذى أدى إلى اتساع معدلات التآكل والهدم والتحلل والتفكك للتراث الإسلامي فى قلب الكتلة العمرانية لمدينة القاهرة التاريخية.

وبناءا على هذا فقد قامت الحكومة المصرية بتبنى مشروع لإحياء القاهرة التاريخية بالتعاون مع المؤسسات الدولية, حيث تم هذا المشروع بالاتفاق بين المجلس الأعلى للآثار (ممثلا للحكومة المصرية) وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية بالإضافة إلى المركز المصرى الايطالى للترميم ووزارة الخارجية الإيطالية, وذلك أيضا بالتعاون والتنسيق مع محافظة القاهرة حيث تم إنشاء مكتب فنى للتنسيق بين هذه الهيئات وذلك فى عام 1996م. (Rehabilitation of Historic Cairo, 1997)

على الجانب الآخر ظهرت هناك محاولات أخرى من جانب الحكومة المصرية (ممثلة فى المجلس الأعلى للآثار وجامعة الإسكندرية بالتعاون مع منظمة اليونسكو) للحفاظ على تراث مدينة الإسكندرية والتأكيد على إعادة إحياء المكتبة القديمة وعلى رأس المناطق المختارة للحفاظ ثلاثة مواقع تراثية هامة شديدة القرب من بعضها البعض, حيث يوجد أحدها على اليابسة والآخرين فى المياه الضحلة. فقلعة قايتباي التى يعود إنشائها إلى القرن الخامس عشر الميلادى تنهض شامخة فى الميناء الشرقى, وبقايا منارة الاسكندرية القديمة ترقد قبالة القلعة داخل البحر, أما أطلال الحي الملكي البطلمى فتغمرها مياه الميناء الشرقى.

حيث يتطلب صون هذه المواقع نهجا متكاملا من أجل الحفاظ على هذه المواقع الثلاثة وفتحها فى نهاية الأمر كمتحف للجمهور والباحثين.

1. مفهوم التراث:

هناك العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم التراث العمراني لعل أشهرها منظمة الايكوموس (ICOMOS) International Council on Monuments and Sites - منظمة عالمية غير حكومية تعنى بالحفاظ على التراث العمرانى ,وهى منبثقة من اليونسكو – التى عرفت التراث بأنه: كل ماشيده الإنسان من مدن وقرى وأحياء تاريخية أو ثقافية.(لين, 1997)

أ. محليا:

عرفت مصر التراث رسميا عبر قانون رقم 117 لحماية الآثار لسنة 1983م وتعديلاته باعتبار الأثر هو كل عقار أو منقول أنتجته الحضارات المختلفة أو أحدثته الفنون والعلوم والآداب والأديان من عصر ما قبل التاريخ وخلال العصور التاريخية المتعاقبة حتى ماقبل مائة عام متى كانت له قيمة أو أهمية أثرية أو تاريخية باعتباره مظهرا من مظاهر الحضارات المختلفة التى قامت على أرض مصر أو كانت لها صلة تاريخية بها, وكذلك رفات السلالات البشرية والكائنات المعاصرة لها.(قانون 117 لسنة 1983)

ب. عالميا:

مواقع التراث العالمى هي معالم تقوم لجنة التراث العالمي في اليونسكو بترشيحها ليتم إدراجها ضمن برنامج مواقع التراث الدولية التي تديره اليونسكو. هذه المعالم قد تكون طبيعية، كالغابات وسلاسل الجبال، وقد تكون من صنع الإنسان، كالبنايات والمدن، وقد تكون مختلطة.

فطبقا لاتفاقية حماية التراث العالمى لليونسكو لسنة 1972, فإن التراث الثقافى يعنى الآتى: (اتفاقية حماية التراث العالمى لليونسكو لسنة 1972)

الآثار: الأعمال المعمارية والنحت والتصوير على المبانى والعناصر أو التكوينات ذات الصفة الأثرية والنقوش والكهوف التى لها جميعا قيمة عالمية استثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم.

المجمعات: مجموعة المبانى المنفصلة أو المتصلة ذات القيمة العالمية الاستثنائية من وجهة نظر التاريخ أو الفن أو العلم, بسبب عمارتها أو تناسقها أو اندماجها فى منظر طبيعي.

المواقع: أعمال الإنسان أو الأعمال المشتركة بين الإنسان والطبيعة أو الأنثروبيولوجية.

2. مؤسسات إدارة التراث المحلي:

أولاً: مبانى الآثار:

حدد قانون الآثار رقم 117 لسنة 1983 فى البند (5) أن المجلس الأعلى للآثار هو الإدارة الرئيسية للإشراف على كل ما يتعلق بشئون الآثار بدءا من المتاحف وما بها من قطع أثرية منقولة وفى مخازنها إلى المواقع والمناطق الأثرية والتاريخية ولو عثر عليها بطريق المصادفة. وتتدرج المسئوليات صعودا من المجلس الأعلى للآثار إلى اللجنة الدائمة المختصة أو مجلس إدارة المتحف المختص, إلى وزير الثقافة, ثم إلى رئيس مجلس الوزراء, وترفع إلى رئيس الجمهورية إذا تطلب الأمر. (قانون 117 لسنة 1983)

ثانياً:المبانى والمناطق ذات القيمة:

وهى تدار بواسطة المؤسسات التالية:

- الجهاز القومى للتنسيق الحضارى:

وهو يختص بتوجيه وضبط التنمية العمرانية، والحفاظ على الرصيد العمرانى التراثى المميز, كذلك وضع الأسس العامة للتعامل مع المبانى ذات القيمة المعمارية والعمرانية التى تعود إلى القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، وغيرها من المبانى التى لم تسجل كأثار، وبالتالى لا تخضع لقانون ١١٧ لسنة ١٩٨٣ بشأن حماية الأثار، وإنما تنطبق عليها المعايير والمواصفات المنصوص عليها فى القانون ١٤٤ لسنة ٢٠٠٦ فى شأن تنظيم هدم المبانى والمنشآت غير الآيلة للسقوط والحفاظ على التراث المعمارى، وفى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٢٢٧٦ لسنة ٢٠٠٦.(دليل الجهاز القومي للتنسيق الحضارى, 2010)

- اللجنة الوزارية للإشراف على تنفيذ مشروع تطوير القاهرة التاريخية.
- هيئة التخطيط العمرانى التابعة لوزارة الإسكان والتعمير.
- الجهاز التنفيذى لإحياء القاهرة الإسلامية والفاطمية.

3. مؤسسات إدارة التراث العالمى :

- منظمة اليونسكو
- لجنة التراث العالمى التابعة لليونسكو
- مركز التراث العالمى وهو بمثابة السكرتارية الخاصة بلجنة التراث العالمى WHC
- منظمة الإيكوموس ICOMOS وهى هيئة استشارية خاصة بعملية التقييم لمواقع التراث الثقافى وهى تتبع لجنة التراث العالمى.
- منظمة الإيكروم ICCROM وهى هيئة استشارية خاصة بعملية تقييم حالة الحفاظ وسلامة الممتلكات وهى تتبع لجنة التراث العالمى.

4. معايير اعتبار المناطق تراث محلي:

مفهوم النطاق التراثي : يطلق على المناطق التى تم تسجيلها طبقاً لقانون الآثار(قانون 117 لسنة 1983) وينطبق عليها بالتالى أساليب الحماية للآثار وتنظيم ارتفاعات المبانى حولها وتحديد حرم الأثر وغير ذلك من اشتراطات حماية الآثار فى القانون .ويمكن تطبيق الاشتراطات الخاصة بالمناطق الأثرية على المناطق التراثية، خاصة فيما يتعلق بمحيط المبانى التراثية وبعوامل الحماية كتحديد الارتفاعات لتتوائم مع المبانى التراثية أوتحديد الأنشطة التى تتوافق مع طبيعة وخصوصية المناطق والمبانى التراثية. وفى هذه الحالة يلزم اعتبار هذه المبانى مجتمعه كمناطق تراثية متميزة كى لا يتم هدمها أو تغييرها بشكل يفقدها قيمتها. (دليل الجهاز القومي للتنسيق الحضارى, 2010)

مفهوم المناطق ذات القيمة: طبقا لقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ فإن المناطق التراثية هى مناطق ذات الملامح التاريخية المتميزة عمرانياً ومعماريا سواء كانت نشأتها فى العصور القديمة المختلفة كالعصور القبطية أو الإسلامية، أو تلك التى نشأت خلال القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وطبقاً لقانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨ – باب التنسيق الحضارى ولائحته التنفيذية- فإن هذه المناطق التراثية تتميز بثراء محتوياتها بعنصرأو أكثر من العناصر ذات القيمة التراثية أو المعمارية أو العمرانية أو الرمزية أو الجمالية أو الطبيعية، وتحتاج إلى التعامل معها كوحدة متكاملة للحفاظ عليها.(قانون رقم ١١٩ لسنة ٢٠٠٨)

لذلك فإن المناطق ذات القيمة التراثية وما يحيط بها يجب اعتبارها بأكملها بما فيها من مبانى وميادين وحدائق وشوارع، هى مجموعة لا تتجزأ، حيث يعتمد التوازن بين أجزائها على طبيعة وتناسق مكوناتها.

ويمثل نوع الاستعمال والأنشطة الموجودة بها جزءاً أساسياً من التراث العمرانى جنباً إلى جنب مع التراث المعماري. (دليل الجهاز القومي للتنسيق الحضارى, 2010)

5. معايير أرتقاء التراث المحلي إلى العالمية:

ينبغي للبلد الراغب في ترشيح إحدى آثاره أو ممتلكاته لكى تكون ضمن التراث العالمى أن يُجرى أولاً جرد لممتلكاته الثقافية والطبيعية الفريدة. وهو ما يُطلق عليه بالقائمة المؤقتة Tentative List، وهي عملية هامة جداً، لأن الدولة يجب ألا ترشح الآثار التي لم تدرج على قائمتها المؤقتة. ويلي ذلك، اختيارها لإحدى الآثار من هذه القائمة ليُوضع في ملف الترشيح.

تعد ملفات الترشيحات بواسطة الدول المالكة للتراث وتقيم عن طريق لجنة التراث العالمى (هيئة تابعة لمنظمة اليونسكو), والتى تدير التعامل مع اتفاقية اليونسكو لعام 1972 فى إطار مكتوب يسمى بالمبادئ التوجيهية للتعامل مع مناطق التراث العالمى. مركز التراث العالمي يقدم المشورة والمساعدة في إعداد هذا الملف. (Aylin Orbasli, 2008)

ويشتمل ملف الترشيح على كافة المستندات والخرائط التى من شأنها إبراز الممتلك وتحديد سلامته وأصالته وبعد اكتماله ترسله لجنة التراث العالمى للجهات الاستشارية التابعة لها للتقييم.

ويتم تقييم الممتلكات عن طريق منظمة الايكوموس لمواقع التراث الثقافى - المجلس الدولي للمعالم والمواقع الأثرية- كاستشارى وكذلك منظمة الايكروم والتى تقيم حالة حفاظ وسلامة الممتلكات. (www.icomos.org & www.iccrom.org) وبعد مرحلة تقييم الممتلكات تتخذ لجنة التراث العالمى قرارها وتجتمع اللجنة مرة سنويا لادراج الممتلكات المرشحه على قائمة التراث العالمي.

ويجب أن يكون الموقع المرشح ذو "قيمة عالمية استثنائية" ويستوفى على الأقل واحداً من ستة معايير ثقافية للاختيار(فى حالة التراث الثقافى) باللإضافة إلى تحقيق شرطي السلامة والأصالة.(مركز التراث العالمى, 2005) وفيما يلى ملخص لتلك المعايير:(Michel Parent, 1979)

- **أولاً :** تمثل إحدى روائع العقل البشرى المبدع.
- **ثانياً :** تتجلى فيها تأثيرات متبادلة قوية جرت على امتداد فترة من الزمن أو داخل منطقة ثقافية معينة من العالم تتعلق بتطور الهندسة المعمارية أو التقنية أو الصروح الفنية، أو تخطيط المدن، أو تصميم المناظر الطبيعية.
- **ثالثاً** : تقف شاهدا فريدا أو على الأقل استثنائيا على تقليد أو على حضارة لاتزال حية او حضارة مندثرة.
- **رابعاً** : يكون نموذجا بارزا لنمط من البناء أو لمجمع معمارى أو تقني أو لمنظر طبيعي يمثل مرحلة أو مراحل هامة من التاريخ البشري.
- **خامساً**: يقدم نموذجا بارزا لمستوطنة بشرية تقليدية أو لأسلوب تقليدى في استخدام الأراضي، أو مياه البحر بما يمثل ثقافة (أو ثقافات)، أو تفاعل الإنسان مع بيئته وخصوصا عندما تُصبح عُرضة للاندثار بتأثير تحولات لا رجعة فيها.
- **سادساً**: أن يكون مقترنا بشكل مباشر أو ملموس بالأحداث أو التقاليد الحية، أو الأفكار، أو المعتقدات، أو الأعمال الفنية والأدبية ذات الأهمية العالمية البارزة.(وترى اللجنة أن هذا المعيار يُفضل أن يكون استخدامه بالتزامن مع معايير أخرى)

6. دراسة تحليلية للقاهرة التاريخية كتراث عالمي:

أ- القاهرة تاريخيا:

بدأت القاهرة كعاصمة فاطمية وقت خلافة الفاطميين عام 969 م وسميت القاهرة من النجم القاهر أو لقهرها الجيوش والأعداء, حيث بدأت كمدينة عسكرية تشتمل على قصور الخلفاء ودوواين الحكومة وخزائن السلاح, وفى العام الرابع من إنشائها تحولت إلى عاصمة الخلافة الإسلامية عندما انتقل إليها المعز وأسرته من المغرب واتخذ مصر موطنا وأطلق عليها قاهرة المعز.(سيد كريم, 1999)

أما قاهرة صلاح الدين عام 1116 م فخرجت القاهرة عن أسوارها القديمة ليصل تخطيطها إلى القلعة, وبعدها أصبحت قتهرة محمد على عام 1805م.

وقد بلغت المنطقة ذروتها فى الازدهار فى عهد المماليك فأنشئت الدور والقصور والمساجد والقباب لتصبح مدينة الألف مئذنة وقت المماليك ووقت وقوعها فى سلطة العثمانيين, كما تعد أحد أقدم مدن التراث العالمي الحي. ويعتبر التراث العمرانى الفريد لمدينة لقاهرة من المناطق التاريخية والآثار المهمة التي تُجسّد ثراء المدينة، ليس فقط كعاصمة للعالم الإسلامي، بل أيضاً بصفتها من روائع التجارب الإنسانية العمرانية على مر تاريخها.(Ministry of Communication & Information Tech., 2001)

ب- حدود القاهرة التاريخية:

بعد صدور قرار رئيس الجمهورية عام 1998م بتشكيل مجموعة عمل وزارية من كافة الوزارات المعنية برئاسة وزارة الثقافة وذلك للإشراف على وضع خطة عمل ومنهج لاعداد دراسات متكاملة لمشروع تنمية وتطوير القاهرة التاريخية, قام فريق عمل مركز معلومات القاهرة التاريخية الذى ضم عددا كبيرا من المتخصصين بتحديد مبدئي لحدود المنطقة التاريخية المقصودة بخطة التنمية والتطوير وهي كالتالى:(أمانى السيد أحمد, 2003)

- الحد الشمالى سور القاهرة الشمالى وبوابتيه
- الحد الجنوبي باب زويلة وشارع أحمد ماهر
- الحد الشرقى شارع صلاح سالم
- الحد الغربي شارع بورسعيد

وتحديد هذه الحدود كانت مبدأيا فى ذلك الوقت لأنه تم توسيع هذا النطاق فيما بعد حيث شملت القاهرة التاريخية آثارا خارج الحدود السابقة مثل جامع أحمد بن طولون خارج باب زويله ومدينة الفسطاط وغيره من الآثار, حيث تقع المدينة التاريخية للقاهرة فى قلب القاهرة على الضفة الشرقية لنهر النيل وتحيط بها من كل الاتجاهات أحياء معاصرة من القاهرة الكبرى.ويحدها من الشمال بابي الفتوح والنصر ومن الجنوب جامع ابن طولون.

شكل رقم (1)– خريطة 2007 لنطاق القاهرة التاريخية المقترحة من قبل الحكومة المصرية.

جـ القاهرة التاريخية من التراث العالمى:

تحتوى مدينة القاهرة على العديد من الآثار التي تمثل حقب تاريخية مختلفة ونسيج عمراني متكامل. وعلى هذا فقد تم ضم نطاق المدينة التاريخية بالقاهرة إلى قائمة التراث العالمي فى العام 1979, إقراراً بأهميتها التاريخية والأثرية والعمرانية المطلقة.(قائمة مراجعة المجلس الدولي للآثار والمواقع- إيكوموس, 1979)

وقد ذكر في ملف الترشيح .تم وصف الموقع بأنه نسيج تاريخي مازال متماسكاً على نطاق واسع, وقد سجلت القاهرة التاريخية كتراث عالمي لتشمل الآثار الإسلامية والقبطية فى ثلاثة نطاقات:

- منطقة القلعة وابن طولون.
- الجمالية والمنطقة فى باب الفتوح إلى الحسين.
- منطقة الفسطاط والمقابر والمنطقة القبطية والمعبد اليهودي.

➢ **معايير ترشيح القاهرة التاريخية كتراث عالمي:**

استند برنامج التراث العالمي للممتلكات التاريخية للقاهرة في تسجيله إلى المعايير الأول والرابع والسادس من المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي كما ذكر سابقا، من واقع المبررات التالية:

المعيار الاول: العديد من الآثار العظيمة في القاهرة تُعدّ بلا أدنى شك تحفاً أثرية, حيث تعبر القاهرة عن روائع العمارة الإسلامية.

المعيار الرابع: في وسط مدينة القاهرة عدد كبير من الشوارع وأماكن السكنى القديمة، مما يعني أنها تحتفظ في قلب نسيجها العمراني التقليدي بأشكال من الاستيطان البشري يعود إلى العصور الوسطى, حيث مثلت تفاعل المسلم مع بيئته فأنتجت تراثا مميزا يعبر عن طبقات زمنية متلاحقة فى تناغم شديد.

المعيار السادس: مركز القاهرة التاريخى يُعتبر شاهداً مادياً مدهشاً على الأهمية الدولية للمدينة أثناء فترة العصور الوسطى، على المستوي السياسي والاستراتيجي والثقافي والتجاري, حيث اقترنت القاهرة بأحداث عدة وفترات حكم مختلفة كونت تراثها المعمارى, فهى من أقدم مدن التراث الحى المستعمل نسبيا حتى الان, وكذلك اقترنت بالعديد من المصنفات الأدبية التى سجلت مع ملف الترشيح كما فى ثلاثية نجيب محفوظ.

د- حالة الحفاظ للقاهرة التاريخية:

تواجه القاهرة التاريخية كتراث عالمي مشكلات ناتجة عن التنمية كمدينة عملاقة, هذه المشكلات من بينها عوامل متمثلة فى التجديد والتحديث للمبانى, الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، وفقر البنى التحتية، والاستيطان غير القانوني كذلك استخدام وسائل معيشية حديثة فى المبانى القديمة مثل الكهرباء ومياه الشرب والصرف الصحى والتليفونات, علاوة على استخدام وسائل المواصلات الحديثة وماتمثله من عبء على شوارع وحارات المنطقة القديمة, كما أن لفقدان جزء كبير من مبانى النسيج القديمة لوظيفته أثره البالغ فى فقدان كثير من المنشآت القديمة لوظيفتها التى كانت تقوم بها وبالتالى إهمالها مثل التكيات والخانقاوات.

وهناك أيضا جوانب أخرى من القصور تسبب التدهور للمنطقة كتراث عالمي منها:

- ندرة التخصصات التى تعنى بأمر صيانة وحماية المدن التاريخية.
- فقدان الوعى الأثرى لدى الأفراد والحكومات.
- الاحتياجات المالية الضخمة لتلك المناطق, واتجاه أولويات الصرف للمشاريع الإنمائية والخدمية.

هـ- نماذج من مشروعات الحفاظ فى القاهرة التاريخية كتراث عالمى- بالتعاون مع المؤسسات الدولية:

بعد تسجيل موقع القاهرة التاريخية كممتلك من التراث العالمى، وفى إطار الحفاظ على ذلك الممتلك قام مركز التراث العالمي التابع لليونسكو بالتعاون مع الحكومة المصرية ومع مؤسسات دولية أخرى وخبراء دوليين بتنظيم بعثات دورية لتقييم حالة الحفاظ على الموقع، وفي عدة مناسبات شجعت لجنة التراث العالمي الحكومة على وضع أطر رسمية من أجل تحديد حدود المدينة التاريخية، وأشارت إلى الحاجة إلى تعزيز التعاون فيما بين المؤسسات المشاركة في حماية المدينة التاريخية، مع الأخذ في الاعتبار الطبيعة الخاصة والمُعقدة للموقع.(مركز التراث العالمى باليونسكو, 2012)

وقد تمت دراسات وأنشطة حفاظ عديدة في العقود والسنوات الأخيرة، وشملت ترميم آثار وتجمعات أثرية ذات أهمية عمرانية وأثر كبير على المدينة التاريخية, نذكر منها مايلى: (مركز التراث العالمى باليونسكو, 2012)

1. دراسة اليونسكو عام 1980, الحفاظ على مدينة القاهرة القديمة:

إحدى الدراسات المبكرة المتعلقة بالقاهرة التاريخية، نفذها استشاريون تابعون لليونسكو في عام 1980م, حيث توصلت هذه الدراسة إلى جملة من المشكلات التي تواجه المدينة التاريخية، مثل فقر البنى التحتية، وارتفاع أسعار الأراضي، وانخفاض معدلات الإيجارات السكنية، ومشكلات مرتبطة بالمواصلات والنقل. مع أخذ معدل وكثافة المنطقة المشمولة بالفحص في الاعتبار، وقد اقترحت الدراسة تركيز جهود الحفاظ على ستة تجمعات هي بالأساس تجمعات أثرية ومعمارية هامة. كما اعتبرت الدراسة أن الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية مهمة من أجل تحسين جودة الحياة في حيز الممتلك.

2. تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP), 1997– إعادة تأهيل القاهرة التاريخية:

بذل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) جهدا كبيرا بالتعاون مع المجلس الأعلى للآثار في عام 1997، من أجل تعريف استراتيجية متسقة للحفاظ العمراني في القاهرة التاريخية. استند تحليل الموقع إلى عدة مصادر للمعلومات، مُهيكلة في أربعة قطاعات:

- بيانات إحصائية معنية بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والسكانية (الديموغرافية)والمادية . تم إجراء تحليل يستند إلى عدد من المعايير للتعرف على الشياخات ذات الظروف الاجتماعية والاقتصادية والمادية التي تحتاج إلى تدخلات عاجلة.
- تقييم المكونات المكانية لبيئة العيش، وشمل التقييم الجوانب الخاصة بالتراث والنسيج العمراني وتوزيع الأنشطة ومشكلات حركة المرور والبنية التحتية.
- السوق العمرانية :السياحة والإسكان والعمل.
- أثر البيئة المبنية، مع إظهار أن الفقر والبطالة والأمّية من الأسباب المؤدية لوضع الموقع الحرج.

اقترح تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) خطة عمل إطارية تلقى الضوء على الارتباط بين الأنشطة ووسائل النقل والمواصلات والبنية التحتية، كمؤشرات مهمة تؤثر على صورة ممتلك التراث العالمي. وقد استندت خطة العمل الإطارية إلى استراتيجية لإعادة التأهيل قوامها خمسة مجالات عمرانية: ممر تراثي، ممر مؤسسي، ممرالقرن التاسع عشر، منطقة تحول، منطقة مجتمعية. تم اقتراح السياسات العمرنية التي ستضمن التنفيذ المُجدي لاستراتيجيات إعادة التأهيل، بينما تم التعرف على المشاركة المجتمعية كونها أداة أخرى لحماية القيم الاستثنائية للقاهرة التاريخية. حيث يعتبر التقرير مرجعاً لعمليات وأنشطة إعادة التأهيل واسعة النطاق في القاهرة مثل مشروع إحياء الدرب الأحمر ومشروع إحياء القاهرة التاريخية كما سيلى.

3. مشروع إحياء الدرب الأحمر:(AGA KHAN TRUST FOR CULTURE, 2005)

منذ عام 2000 وفي إطار تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) الخاص بالقاهرة التاريخية الصادر عام1997 ، دأبت مؤسسة الأغاخان للثقافة AKTC وهيئات التمويل الشريكة لها وبدعم من محافظة القاهرة والمجلس الأعلى للآثار وبمشاركة مجتمعية على تطويرسلسلة من المشروعات التي تمزج المبادرات الاجتماعية والاقتصادية بتحسين البيئة المادية في الدرب الأحمر الواقعة على الطرف الشرقي لممتلكات التراث العالمي.

ورغم الأهمية المعمارية للمنطقة، والأنشطة المجتمعية الخاصة بالصناعات التقليدية فيها، فإن ظروف المعيشة قد تدهورت بسبب مشكلات متراكمة أثرت سلباً على المدينة التاريخية على مدار السنوات. ومن أجل تحسين جودة الحياة ولتحسين صورة المنطقة، ركّز مشروع إحياء الدرب الأحمر، ممثلاً في شركة تنمية مجتمع الدرب الأحمر، على الجوانب التالية:

- الإقراض متناهي الصغر لتنمية الأعمال.
- إعادة تأهيل المساكن.
- استحداث فرص العمل.
- ترميم الآثار.
- إعادة الاستخدام التكيفى للمباني التاريخية.
- مشروعات تحسين وتطوير البنية التحتية والمناطق المفتوحة.

وتعتبر حديقة الأزهر الشهيرة فى تلك المنطقة من الإسهامات البارزة لمشروع تطوير الدرب الاحمر فى مشروعات تحسين وتطوير المناطق المفتوحة, وقد تراجع الدعم المالي لمشروعات التنمية في الدرب الأحمر في الوقت الحالي.

4. مشروع الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية (URHC): (مركز التراث العالمى باليونسكو, 2012)

في يوليو 2010, أطلق برنامج التراث العالمي – اليونسكو مشروع » الإحياء العمراني للقاهرة التاريخية URHC « بعد الحصول من الحكومة المصرية على موافقة على المقترح التفصيلي بالدعم الفني، بتمويل من حساب خاص في اليونسكو، مُكرس لحماية التراث الثقافي لمصر.

يهدف المشروع إلى تبني سياسة حفاظ عمراني تكون محدداتها هي:

- تعريف مفاهيم واضحة للحفاظ، تُنفذ من خلال أدوات جديدة للتخطيط العمراني، ومشاريع ذات طابع خاص واشتراطات بناء.
- تكريس قدرات مؤسسية ومهارات تقنية ملائمة.
- زيادة ونشر الوعي بقضايا التراث في أروقة السلطات المعنية وفي أوساط العامّة.

تم تحديد أهداف المشروع فيما يلي:

- تعريف ممتلك التراث العالمي والمنطقة الفاصلة للحماية.
- إعداد نظام معلومات مشترك.
- إعداد نظام استراتيجي للتخطيط والإدارة.
- وضع تخطيط لعمليات الحفاظ والتنمية.
- عقد مشاورات مع الإدارات المعنية وتوعية الجمهور.

والنتيجة المنشودة للمشروع هي أن يتم الإقرار بممتلك التراث العالمي في القاهرة التاريخية وحمايته من خلال نظام إدارة فعال وتدابير حماية ملائمة، بالتعاون مع السلطات المحلية المعنية. لهذا السبب، يجب الربط بين مفهومي « إعادة التأهيل » و « الحفاظ» مع تفضيل التدخلات التي تهدف إلى تحسين جودة الحياة والتي تحافظ على فرص لأنشطة ملائمة ومنسجمة مع المدينة التاريخية.

ولأجل تنفيذ مهام المشروع ولأداء أنشطته بشكل متزامن، تم الإعداد لمراحل متداخلة لأنشطة يتم تنفيذها على مدار 24 شهرا, إلا أنه وبسبب الاضطرابات السياسية في مصر بعد الثورة لم يتم تنفيذ المهام كما نصت عليها خطة العمل المبدئية وتم تمديد فترة المشروع.

و- دور/إجراءات الحكومة المصرية على النطاق المحلى فى الحفاظ على القاهرة التاريخية:

طبقاً لاتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي (اتفاقية التراث العالمي)، فقد ورد في المادة 5 منها أن الدول الأطراف فى الاتفاقية عليها اتخاذ التدابير القانونية والإدارية لحماية ممتلكاتها من التراث العالمي, وحيث أن مصر لديها خمسة مسجلة كمواقع تراث عالمى ثقافى وموقع مسجل كتراث عالمى طبيعى. وعلى ذلك فقد قامت الحكومة بإصدار وسن عدد من القرارات والقوانين المتعلقة بحماية المدينة التاريخية للقاهرة.

وعلى الجانب الآخر تم وضع بعض البرامج والخطط العاجلة والبعيدة المدي للحفاظ علي موقع القاهرة التاريخية كتراث عالمي فى اطار اهتمام وحرص الحكومة على الحفاظ علي ممتلكاتها الثقافية، مما يتيح توظيف واستثمار وإدارة تلك المناطق ليوجد مقاصد سياحية جديدة تعد قيمة مضافة لاقتصاديات المنطقة

العمرانية التي تكفل فرص عمل مباشرة وغير مباشرة لأهالي هذه المناطق وتعزز مشروعاتهم الصغيرة ذات المردود الملموس ارتقاءً بهم اقتصاديا واجتماعيا.

1. جانب من القوانين والقرارات الحكومية المتعلقة بحماية القاهرة التاريخية:

- قانون حماية الآثار رقم 117 لسنة 1983 مع تعديلاته التى صدرت عام 2010.
- قانون البناء رقم 119 لسنة 2008 – باب التنسيق الحضارى ولائحته التنفيذية.
- قانون الحفاظ على التراث المعماري، رقم 144 لسنة2006 .
- قرار وزاري رقم 250 لسنة 1990 الذي ينظم أنشطة البناء في القاهرة التاريخية من الأدلة التوجيهية واللوائح، بما في ذلك لوائح ارتفاعات المباني.
- القرار الوزاري الصادر في 29 يوليو 2009 بتعديلات القرار الوزارى السابق بما يتماشى مع حدود القاهرة التاريخية وتفاصيل عن لوائح البناء المعدلة.
- القرار رقم 1352 الصادر عن رئيس مجلس الوزراء عام 1998, بتشكيل مجموعة عمل وزارية، فيها ممثلين من وزارات الأوقاف والإسكان والتخطيط والإدارة المحلية والداخلية والنقل والمواصلات ومن محافظة القاهرة. حيث شملت الخطة ترميم 147 أثرا مسجلاً و 48 مبنى غير مسجل على مدار ثماني سنوات، من 1998 إلى 2006 .
- إنشاء الجهاز القومى للتنسيق الحضارى, والذى من ضمن أنشطته الرئيسة الحفاظ على المناطق التراثية ذات القيمة طبقا لقانون البناء الصادر عام 2008.
- تم إنشاء مركز لدراسات تنمية القاهرة التاريخية CSDHC والتابع لوزارة الثقافة, حيث تم تكليف المركز بدراسة وتنسيق أنشطة التنمية الجاري تنفيذها في الموقع, وإعداد نظام معلومات جغرافىGIS للمبانى التاريخية, وتحضير السياسات الضرورية من أجل تنفيذ القرارات وسن آليات للتنسيق بين السلطات المختلفة من أجل تطوير القاهرة التاريخية.

2. نماذج من مشروعات وبرامج وتدابير حكومية للتطوير والحفاظ فى منطقة (ممتلك) القاهرة التاريخية:

أ- مشروع إعادة تأهيل حارة الدرب الأصفر، 1994 – 2001

حارة الدرب الأصفر متفرعة من شارع المعز في منطقة الجمالية في الجزء الشمالي بالمدينة الفاطمية. وفي عام1994 ، بدأت وزارة الثقافة والمجلس الأعلى للآثار في توثيق وتعريف استراتيجية للحفاظ على المنطقة التي كانت فيما سبق مكاناً مُهملاً فيه بنايات وخدمات متدهورة الحال. وفي عام 1996، بدأت عملية ترميم البنايات التاريخية في الحارة (بيت السحيمي، وبيت مصطفى جعفر، وسبيل كتاب قيطاس). حيث تمت هذه العملية بتمويل من صندوق التنمية الاجتماعية ومقره الكويت. وقد جمع المشروع بين الترميم وإعادة التأهيل العمراني مع المشاركة المجتمعية، وتحسين جودة الحياة في المنطقة. (المجلس الأعلى للآثار, 2005)

ب- مشروع إعادة تأهيل مصر القديمة: مجمع الأديان، 1999 – 2002

مجمع الأديان هو مشروع حفاظ في منطقة الفسطاط بمصر القديمة، بتمويل من وزارة السياحة، وقد تم تنفيذه بالتعاون مع محافظة القاهرة. وقد شمل المشروع تجديد حوالي 350 مبنى (منازل ومحال تجارية)وتحسين الخدمات العامة، وكذلك تطوير المناطق المفتوحة في الشوارع . كما تم التكريس للمشاركة المجتمعية بصورمختلفة، حيث شارك السكان في عملية تجديد منازلهم وعبروا عن احتياجاتهم أثناء عملية إعادة التأهيل. (المجلس الأعلى للآثار , 2008)

وقد تم اعتبار إحياء فنون وحرف مصر القديمة من الأهداف الأساسية للمشروع، ولذلك تم إنشاء مركز جديد للصناعات والحرف التقليدية (سوق الفسطاط) باستخدام مواد البناء التقليدية، بين جامع عمرو بن العاص ومجمع الكنائس القبطية. تم استكمال المشروع في عام 2003 بتمويل من برنامج "مبادلة الديون الإيطالية المصرية بمشروعات التنمية" وتم الانتهاء منه فعليا في عام 2006 .(المجلس الأعلى للآثار, 2008)

جـ - مشروع إحياء منطقة السيدة زينب

نفذت وزارة السياحة المصرية بالتعاون مع محافظة القاهرة في عام 1998 الد راسات والتوثيق اللازمين لمشروع الحفاظ العمراني بمنطقة السيدة زينب، التي تقع في الجزء الجنوبي من ممتلك التراث العالمي. المشروع قوامه خمس مراحل، تم تنفيذ مرحلتين منها بين عامي 2002 و 2004:

- المرحلة الأولى :من ميدان القلعة حتى سبيل أم عباس.
- المرحلة الثانية :من ميدان السيدة نفيسة حتى مشهد السيدة رقية.

كان المشروع معنياً بتحديث البنى التحتية، وكذلك تجديد المنازل السكنية والمحال التجارية والمساحات العامة المفتوحة في المنطقة. وقد تم إيلاء الأهمية للمشاركة المجتمعية أثناء عملية إعادة التأهيل. وفي الوقت نفسه، في عام 2002، عبّر محافظ القاهرة عن اهتمامه بتبني اقتراح إعادة التأهيل العمراني، التي قامت بها بلدية باريس لحماية المدينة التاريخية من الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على نسيجها. من ثم، نظمت العاصمتان جهداً تعاونياً فنياً من أجل إعادة تأهيل منطقة السيدة زينب، بصفته مشروعا رائدا لتطوير آليات التعاون مع السكان من أجل حماية المنطقة التي تستضيف آثاراً معمارية مهمة.(مركز التراث العالمى باليونسكو, 2012)

7. دراسة تحليلية للتراث الساحلى لمدينة الإسكندرية:

أ- تراث الإسكندرية تاريخيا:

بدأ العمل على إنشاء الإسكندرية على يد الإسكندر الأكبر سنة 332 ق.م عن طريق ردم جزء من المياه يفصل بين جزيرة ممتدة أمام الساحل الرئيسي تدعى "فاروس" بها ميناء عتيق، وقرية صغيرة تدعى "راكتوس" أو "راقودة" يحيط بها قرى صغيرة أخرى تنتشر كذلك ما بين البحر وبحيرة مريوط، حيث وضع تخطيطها المهندس الإغريقي (دينوقراطيس) والذي شيدها على نمط المدن اليونانية، ونسقها بحيث تتعامد الشوارع الأفقية على الشوارع الرأسية، فتم ربط جزيرة فاروس بالشاطئ بسد من الأتربة نشأ عنه ميناءان أحدهما فى الشرق، وكان يطلق عليه اسم الميناء الكبير (الميناء الشرقى الآن) وكان أهمهما، والآخر فى الغرب أطلق عليه اسم العود الحميد (Eunostos)، وهو الميناء المستعمل حالياً, وأصبحت في عام 250 ق.م. أكبر مدينة في حوض البحر الأبيض المتوسط. وقد اتخذها الإسكندر الأكبر وخلفاؤه عاصمة لمصر لما يقارب ألف سنة حتى الفتح الإسلامي لمصر على يد عمرو بن العاص سنة 641.(موقع الاسكندرية, 2009)

شكل رقم (2)– خريطة توضح نطاق مواقع التراث المغمورة لمدينة الاسكندرية.

وقد اشتهرت الإسكندرية عبر التاريخ من خلال العديد من المعالم مثل مكتبة الإسكندرية القديمة والتي كانت تضم ما يزيد عن 700,000 مجلّد، ومنارة الإسكندرية والتي اعتبرت من عجائب الدنيا السبع, إذ أن منارة الأسكندرية في العالم تعتبر أول فكرة عن إرشاد السفن عن طريق الإضائة إلى الموانى, وتم تشييدها على شكل برج ضخم بلغ ارتفاعه نحو 120 متراً. وقد تفردت منارة فاروس لأهميتها وضخامتها بمكانة بارزة فى تاريخ العمارة والهندسة المدنية، وقد بنى منارة الأسكندرية بطليموس الثاني عام 289 قبل الميلاد في الطرف الشرقي من جزيرة فاروس قرب الأسكندرية على صخرة في البحر، وظلت هذه المنارة قائمة حتى دمرها زلزال قوي سنة 1307.(هيج وكريستى, 1975)

وقد كانت المدينة من المدن المتحفية التي كانت تضم آثار الغابرين الذين عمروها من الإغريق والرومان والمسلمين. وللأسف فإن الحي الملكى البطلمى بقصوره الملكية المنيفة ومعابده مالت لتغوص تحت مياه الميناء الشرقي ما بين قلعة قايتباي ولسان السلسلة في أواخر القرن الثامن الميلادي.

أما قلعة قايتباي فتقع في نهاية جزيرة فاروس على حافة الميناء الشرقى. وشيدت في مكان فنار الإسكندرية القديم الذي تهدم اثر الزلزال المدمر الذي حدث في عهد السلطان الناصر محمد بن قلاوون. وقد بدأ السلطان الأشرف أبو النصر قايتباي بناء هذه القلعة وانتهى من بنائها سنة 884 هـ (القرن الخامس عشر الميلادى). (العبادى, 2000)

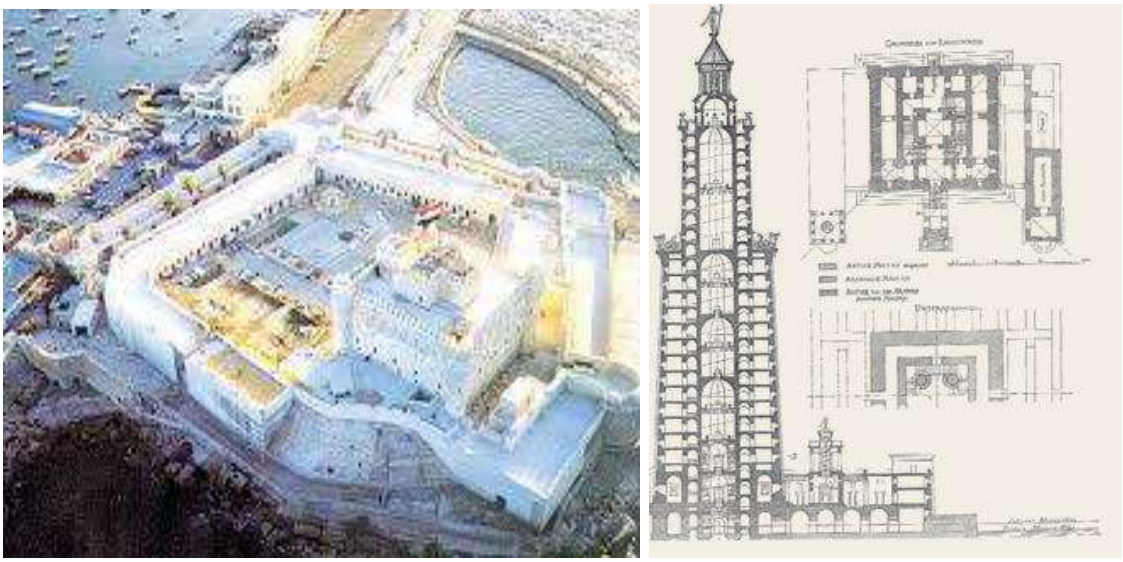

شكل رقم (3)– فنار الاسكندرية القديم والذى شيد مكانه قلعة قايتباي (يسار الشكل).

ب- حدود موقع التراث الساحلي للاسكندرية المعنى بالدراسة:

أدت الكشوف الأثرية الحديثة العهد فى ميناء الاسكندرية القديم وحوله إلى إحياء الاهتمام بتراث هذه المدينة, حيث تضم مدينة الاسكندرية ثلاثة مواقع تراثية هامة ترجع إلى عصور مختلفة, حيث يوجد أحدها على اليابسة والآخرين فى المياه الضحلة وهي: قلعة قايتباي التى يعود إنشائها إلى القرن الخامس عشر الميلادى تنهض شامخة فى الميناء الشرقى, وبقايا منارة الاسكندرية القديمة ترقد قبالة القلعة داخل البحر, والأطلال المغمورة للحي الملكي البطلمى تحت مياه الميناء الشرقى.

وقد اضطلعت العوامل الجيولوجية بدور هام فى تاريخ الاسكندرية, وكان للتغيرات النسبية فى مستوى سطح البحر, نتيجة لهبوط قشرة الأرض ولارتفاع منسوب سطح البحر على المستوى العالمى, تأثير ملموس فى هذا الصدد. فالآثار الإغريقية والبطلمية المغمورة فى الميناء الشرقى والتى يرجع تاريخها إلى حوالى 500 عام قبل الميلاد, ترقد الآن على عمق يتراوح ما بين مترين و5.5 متر تحت سطح البحر. كذلك تعرضت الاسكندرية أثناء العصور التاريخية المختلفة لزلازل قوية أدت إلى تدمير منارة فاروس تدميرا كاملا.(الاسكندرية والحفاظ على تراثها الساحلى, 2003)

شكل رقم (4) – خريطة توضح موقع قلعة قايتباي بالنسبة لجزيرة فاروس.

جـ- التراث الساحلي للاسكندرية والتراث العالمى:

هناك مطالبات عديدة من قبل الأثريين والمهتمين بشئون التراث الثقافى بالاسكندرية ومصر بادراج مواقع التراث الثقافى الساحلى للاسكندرية فى قائمة التراث العالمى, وذلك فى محاولة للحفاظ عليها من التهديدات البشرية المحدقة بالمواقع الأثرية التراثية بالاضافة إلى التهديدات الطبيعية عن طريق حمايتها بوضع قانونى وطنى ودولي فى نفس الوقت.

إلا أنه وحتى وقتنا الراهن لم يتم إدراج هذه المواقع على لائحة التراث العالمى لمنظمة اليونسكو, إنما تم إدراجها على القائمة المؤقتة Tentaive List فى انتظار اختيار مناطق الآثار من هذه القائمة ليتم إدراجها فى قائمة التراث العالمى.

د- حالة الحفاظ للتراث الساحلي للاسكندرية:

يواجه التراث الساحلي للاسكندرية مشكلات ناتجة عن وجودها فى مواقع ساحلية ومواقع مغمورة بالمياه, بالإضافة إلى مشاكل التنمية كمدينة عملاقة حيث تعد الاسكندرية هى عاصمة مصر الثانية بعد القاهرة. فتؤدى القوى الطبيعية كالعواصف والرياح القوية والتيارات المائية والترسيب وفعل الأمواج إلى تحات السواحل مما يقوض أو يغمر الإنشاءات والقطع الأثرية, حيث من المتوقع تزايد هذه التأثير من جراء تغير المناخ العالمى وارتفاع منسوب سطح البحر, ناهيك عن قصور تدابير وإجراءات حماية ساحل المدينة.

(تعانى قلعة قايتباى من عمليات تحات الساحل حيث هبطت اجزاء من أرضيتها بالقرب من البحر وظهرت صدوع كثيرة أضرت بالمبنى, ومن المرجح أن يؤثر تحات مماثل على التراث والقطع الأثرية المغمورة بالمياه)

أما مشاكل التنمية فتتمثل فى عوامل الزيادة السكانية للمدينة الساحلية والامتداد الجائر للمبانى, التحول الحضرى السريع, وقصور التخطيط المستقبلى للمنطقة, بالإضافة إلى التلوث بمياه الصرف الصحى الحمضية والتى يتم التخلص منها فى الميناء الشرقى, والضغوط الاجتماعية والاقتصادية متمثلة فى استمرار الاستخدام التجارى للميناء وإمكانية تطويره كمنطقة جذب سياحي بما فيها المنارة المغمورة والقلعة, والحى الملكى البطلمى.

هـ- نماذج من محاولات أو دعوات الحفاظ للتراث الساحلي للاسكندرية:

- جرت عدة محاولات ترميم لقلعة قايتباي فى ثلاثينات القرن العشرين.(المصدر, المجلس الاعلى للاثار)

شكل رقم (5) – قلعة قايتباي قبل وبعد الترميم

- فى أوائل التسعينات من القرن الماضى ساور القلق المجلس الأعلى للآثار – الهيئة المسئولة عن قلعة قايتباي- إزاء التحات الذى مابرح ينحر محيطها الشمالى الشرقى, فقرر عام 1991 تكليف هيئة حماية السواحل باتخاذ التدابير الوقائية اللزمة لحماية القلعة من التعرض لأضرار إضافية من تأثير الأمواج.

وبدأ تنفيذ هذا المشروع عام 1993 رغم ما أحاط به من جدل فى ذلك الوقت, فألقيت 180 كتلة خرسانية- وزن كل منها عدة اطنان- فى البحر على بعد 30 مترا داخل البحر قبالة القلعة. وفى ذلك الوقت لاحظ فريق من الغواصين أن هذه الكتل الخرسانية كانت تهبط إلى أن ترتكز على آثار مدفونة جزئيا فى قاع البحر. وتم وقف إلقاء هذه الكتل. وكانت الآثار المغمورة تحت المياه هي آثار منارة الإسكندرية القديمة. أى أن حماية القلعة التاريخية كانت تتم على حساب آثار المنارة البطلمية التى يرجع تاريخها إلى القرن الثالث قبل الميلاد. (الاسكندرية والحفاظ على تراثها الساحلى, 2003)

ومن المفارقات ان مشروع إلقاء هذه الكتل الخرسانية الضخمة لم يؤد إلى توفير الحماية المرجوة للقلعة, بل بالعكس فقد سببت تلك الكتل الخرسانية تدهورا مستمرا للقلعة كونها دخيلة على منطقة الآثار, وذلك كيفما أفادت الدراسات الموسعة للقلعة فيما بعد.(البريشت واخرون, 1997)

- فى 1994 نظم مركز السياسات البحرية التابع لمؤسسة وودز هول لعلوم المحيطات اجتماعا مدته يوم واحد عن "الاسكندرية, العلاقة بين اليابسة والبحر, والآثار البحرية, وتنمية المناطق الساحلية",

وضم الاجتماع عددا من علماء البحار وعلماء الآثار بينهم ثلاثة علماء مصريين. وقد أكد المشاركون على أهمية إجراء بحوث جامعة بين التخصصات وعلى ضرورة إدارة المناطق الساحلية بطريقة متكاملة.

- فى أواخر عام 1995 وافق المؤتمر العام على إنشاء برنامج مشترك بين التخصصات بشأن "البيئة والتنمية فى المناطق الساحلية وفى الجزر الصغيرة" وكان تراث الإسكندرية الساحلي من ضمن مشروعات هذا البرنامج.
- من أهم محاولات الحفاظ وإنقاذ التراث الساحلى للاسكندرية هو عقد الندوة الدولية للآثار المغمورة وإدارة البيئة الساحلية فى الاسكندرية فى عام 1997. وقد نظم هذا الحدث استجابة للاهتمام الواسع الذى أبدته الأوساط العلمية والثقافية فى مصر وخارجها, وحظيت بالدعم المادى والمعنوى لعدة منظمات حكومية وغير حكومية. وقد عقدت تلك الندوة برعاية جامعة الإسكندرية, المجلس الأعلى للآثار, اليونسكو, الأوساط العلمية الوطنية والدولية, وزارة السياحة, جهاز شئون البيئة المصرى بالإضافة إلى بعض المنظمات الدولية الأخرى.

وقد قدم أعضاء المجتمع العلمى المشاركين فى الندوة مجموعة من التوصيات المهمة التى تتناول التحات اسفل قلعة قايتباى وصون الممتلكات الثقافية للاسكندرية وإدارتها على أساس طويل الأجل, النظر فى تقديم طلب إلى اليونسكو للمساعدة فى تحديد الحالة الراهنة للقلعة وإيفاد خبراء دوليين أكفاء فى العمليات الهندسية والساحلية, إلى جانب تنفيذ برنامج دقيق لجمع المعلومات البيئية الرئيسة وتحليلها وتفسيرها من أجل تدبير علاجى مؤقت يؤدى إلى وقف التحات الذى يهدد القلعة دون المساس بسلامة الموقع الأثرى المغمور مع استشارة الوكالات المعنية والخبراء المتخصصين قبل اتخاذ أي تدابير للحماية, مع إيقاف أى عملية لوضع كتل خرسانية داخل الميناء الشرقى أو خارجه.

- فى عام 1997 قام بعثة علمية تابعة لليونسكو بعمل عملية تقييم إنشائى للقلعة بالكامل لبيان مدى الخطورة عليها, وذلك بناءا على توصيات اللجنة الدولية والتى عقدت فى العام نفسه.
- فى عام 1998 تم عمل دراسة جدوى عن إنشاء متحف أثرى تحت الماء وإدارة موقع قلعة قايتباي والميناء الشرقى ككل.
- كذلك بناءا على توصيات الندوة الدولية, تم رفع الكتل الخرسانية التى وضعت فى الميناء الشرقى قبالة القلعة على مراحل, واكتملت عملية الرفع عام 2001, واصبح الحقل الأثرى جاهزا لمباشرة أعمال التنقيب ولإدماجه فى الممتحف المقترح إقامته تحت الماء.
- فى عام 1999 قام المجلس الأعلى للآثار بتدعيم المنصة الموجودة أسفل قلعة قايتباي تدعيما متينا بصب تكسية خرسانية سميكة فوقها, إلا أن الأمر يحتاج مزيدا من التثبيت.

و- دور/إجراءات الحكومة المصرية فى الحفاظ على التراث الساحلى لمدينة الإسكندرية:

- لم يتعد دور الحكومة المصرية فى الحفاظ على تراث الاسكندرية محاولة تطبيق قانون الآثار 117 لسنة 1983, وساهم بشكل كبير فى الحفاظ على العديد من الآثار التى تقع تحت نطاقه.أما فيما يخص المبانى ذات القيمة فتم التعامل مع القوانين المنظمة لهذ المبانى كأنها توصيات مما تسبب فى ان تفقد الاسكندرية العديد من هذ المبانى مثل فيلا أجيون.
- العمل على وضع التراث الساحلى ضمن القائمة المؤقتة للتراث انتظارا لادراجها على قائمة التراث العالمى.
- اصدار قانون رقم 4 للبيئة وذلك للمحافظة على الآثار المغمورة فى المياه.

- ترميم قلعة قايتباي وبعض المبانى والمناطق الأثرية فى مدينة الإسكندرية.
- قانون التنسيق الحضارى رقم 119 لسنة 2008.

النتائج المقترحة:

مماسبق يتضح أن هناك قصورا فى سياسات إدارة الحفاظ المتبعة فى إدارة مدن التراث المصري بصفة عامة نتيجة العديد من العوامل من أهمها:

1. الاحتياجات المالية الضخمة لتلك المناطق, واتجاه أولويات الصرف للمشاريع الإنمائية والخدمية.
2. فى أحيان كثيرة كان غياب تشريعات المؤسسات الحكومية الملزمة أحد تلك العوامل المؤثرة على سياسات الحفاظ لمدن التراث فى مصر.
3. ندرة التخصصات التى تعنى بأمر صيانة وحماية المدن التاريخية.
4. فقدان الوعى الأثرى لدى الأفراد وبعض الحكومات فى العصور السابقة.
5. الضغوط الاجتماعية والاقتصادية، وفقر البنى التحتية.

هذا بالاضافة الى بعض العوامل الخاصة بكل منطقة من مناطق التراث مثل الاستيطان غير القانوني, واستخدام وسائل معيشية حديثة فى المبانى القديمة, علاوة على استخدام وسائل المواصلات الحديثة, كما أن لفقدان جزء كبير من مبانى النسيج القديمة لوظيفتها أدى الى إهمالها مثل التكيات والخانقاوات وذلك فى حالة القاهرة التاريخية, وعلى الجانب الآخر نجد ان تراجع التقدم التقنى والفنى بالإضافة إلى تكاليف الحفاظ الباهظة كانت من العوامل المؤثرة بشدة على حالة المناطق التراثية الغارقة بمدينة الاسكندرية.

كما تلاحظ من الدراسة المقارنة لمدينتين أحداهما مسجلة كتراث عالمي وهي القاهرة التاريخية, و الأخرى غير مدرجة كتراث عالمى و تخضع للإدارة والمراقبة المحلية فقط, أن ادراج القاهرة التاريخية على قائمة التراث العالمي لليونسكو أدى إلى الاهتمام بها اهتماما ملحوظا نظراً للدعم العالمي لها والرقابة الحكومية عليها, والذى بدوره انعكس على دعم المؤسسات الحكومية لها حيث حظت بالدعم الحكومي والتشريعى الأبرز, فى حين لم يلق التراث الساحلى للاسكندرية - من مناطق التراث المحلي الغير مدرجة على قائمة التراث العالمي- مثل هذا الدعم سواءا على المستوى المادى او على المستوى التشريعي, فالتشريع المصرى لايتضمن إشارة محددة إلى المواقع الأثرية المغمورة بالمياه لتوفير الحماية الكاملة لها.

التوصيات:

1. القاهرة التاريخية كممتلك من التراث العالمى:

وفقا للتحليل السابق لموقع القاهرة التاريخية, نستطيع أن نصيغ عدد من المقترحات والخاصة بالحفاظ على القاهرة التاريخية كموقع تراثى عالمى, وذلك فى إطار خطة عمل متوازنة ومتكاملة للمنطقة بأكملها على مستوى العمران وليس على مستوى الآثار فقط, كمايلى:

- تحضير خطة حفاظ للممتلك والمنطقة الفاصلة للحماية، تشتمل على خطة الإدارة المطلوبة بموجب المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي.
- عمل خريطة مخاطر للقاهرة التاريخية لتحديد أولويات التنفيذ وتحديد منطقة عمل ذات أولوية، وخطة عمل لتنفيذ استراتيجية الحفاظ فى تلك المنطقة.
- مراجعة وتحديث وإتمام التشريعات القائمة المتعلقة بالحفاظ على التراث المعماري والعمراني، والتخطيط والأشغال العامة، من أجل توفير إطار عمل قانوني ملائم مع التأكد من عدم تضارب التشريعات.

- إنشاء قاعدة معلوماتية ملائمة ومشتركة للحفاظ العمراني ووضع إطار عمل مؤسسي ملائم لتنفيذ سياسة حفاظ عمراني للقاهرة التاريخية، مع القدرة على تنفيذ وتحسين التعاون بين مختلف الأجهزة الحكومية والمؤسسات المشاركة والمعنية.
- عمل دراسة جدوى وخطة تنمية مستدامة للقاهرة التاريخية بشراكة المجتمع المحلى والقطاع الخاص.
- دعم المساهمة الجماهيرية للعامة وشباب الجامعات لتحقيق وعى جماهيرى كبير بأهمية المشروع وأهدافه نظرا لأنها الممتلك الوحيد فى مصر كتراث حى, تمهيدا لعمل منظمات غير رسمية تضمن الحفاظ على مستقبل القاهرة التاريخية.
- تطوير برامج مساعدة الفقراء لتوفير فرص العمل من خلال مشروع إعادة تأهيل القاهرة التاريخية, كذلك دعم العمل على إحياء ومساندة الحرف المحلية واستثمارها ودعم تجارة الثقافة.

2. التراث الساحلي للاسكندرية كجزء من التراث المصرى المحلى:

يمكن أن نبلور مجموعة من الخطوات فى إطار خطة عمل متكاملة فى سبيل الحفاظ على التراث الساحلي للاسكندرية كجزء أصيل من التراث المحلى المصرى وذلك كمايلى:

- على الصعيد التشريعى والقانونى, ينبغى دراسة القوانين القائمة لضمان معالجة المشكلات المحددة لمواقع الاسكندرية التراثية على البر والمغمورة بالمياه على النحو الملائم, حيث ينبغى التالى:
  - أ- تفعيل تطبيق القانون رقم 117 لسنة 1983 لوقف التعديات على الاثار بالمدينة.
  - ب- تعديل القانون الخاص بالمناطق ذات القيمة رقم 119 لسنة 2008 لمنع هدم المبانى ذات القيمة بالمدينة.
  - ت- التنسيق بين كافة الجهات المعنية والوزارات لتوحيد جهة اتخاذ القرار فيما يخص ادراج تراث الاسكندرية كتراث عالمى, وذلك للحصول على الحماية والدعم الوطنى والدولى اللازم للحفاظ عليها.
  - ث- ينبغى أن يتضمن التشريع المصرى إشارة محددة إلى المواقع الأثرية المغمورة بالمياه لتوفير الحماية الكاملة, وإدراجها تحت ولاية المجلس الأعلى للآثار.
  - ج- إدراج المجلس الأعلى بوصفه إحدى الوكالات المسئولة والمعنية بحماية البيئة المائية فى القانون رقم 4 والخاص بشئون البيئة فى مصر, حيث ينبغى أن يتمتع المجلس الأعلى للآثار بنفس مستوى الصلاحيات الممنوحة للوكالات الأخرى فيما يتعلق بحماية المواقع الأثرية المغمورة بالمياه وبيئتها.
  - د- دراسة إمكانية تحديد وضع قانونى خاص لمواقع الاسكندرية الأثرية المغمورة بالمياه.
- ينبغى إعداد إطار استراتيجي وخطة فعالة للحفاظ على تراث الإسكندرية الساحلى وإدارته بطريقة متكاملة.
- إجراء مسح للمواقع الأثرية لساحل الإسكندرية, ومايشهده من عمليات جيومورفولوجية وهيدروديناميةٍ, ومايحيط به من ظروف بيئية, ومايتعرض له من تلوث, ويتم فى هذا الإطار للخبراء المعنيين والوكالات المشاركة تأمين اتصال مستمر قى هذا الشأن مع المختصين بالمجلس الأعلى للآثار.
- مواصلة رصد موقعى قايتباى ومنارة فاروس بعد إتمام عمليات المسح السابقة, وبالتالى تحديد أولويات العمل كي يتسنى مواجهة المشكلات الحرجة فى الوقت المناسب.
- دراسة القيمة الاقتصادية المحتملة لتدفق السائحين على مواقع الاسكندرية التراثية بفضل إنشاء المتاحف والمتنزهات التاريخية على اليابسة وتحت الماء, دون الإضرار بنوعية البيئة.

- إعداد مقررات متخصصة للخريجين والطلاب فى علوم الآثار والحفاظ تشمل الآثار المغمورة بمياه البحر والإدارة المستدامة للمناطق الساحلية والتخصصات ذات الصلة, فى محاولة لتخريج كوادر علمية وعملية مدربة على عمليات الحفاظ للتراث المحلى للمدينة.
- وضع آلية للتفاهم والتنسيق بين راسمى السياسات وصناع القرار من جهة, وبين العلميين والأثريين من جهة أخرى. وبمقدور مجلس دائم مشترك بين تلك القطاعات للتخطيط والإدارة ان يوفر حلقة الوصل تلك.

قائمة المراجع العربيــة:

1. -أسامة أحمد إبراهيم مسعود, تفعيل **عملية الحفاظ في المناطق ذات القيمة الحضارية مع ذكر خاص لحالة القاهرة الكبرى**, كلية الهندسة جامعة طنطا,2003
2. اسماعيل سراج الدين, **التجديد والتأصيل فى عمارة المجتمعات الإسلامية** ,مؤسسة جائزة الأغاخان للعمارة,1989
3. السيد محمود البنا : **المدن التاريخية (خطط ترميمها وصيانتها)** – مكتبة زهراء الشرق 2002
4. -أماني السيد عبد الرحمن أحمد الريس,**المواثيق و التوصيات الدولية للتعامل مع التراث المعمارى و العمرانى**, رسالة ماجستير غير منشورة,كلية الهندسة جامعة القاهرة2003
5. إنجي فايد, **الأسكندرية عبر العصور – أبو مينا مريوط**, مطابع المجلس الاعلى للآثار, 2009
6. جمال عليان : **الحفاظ على التراث الثقافى (نحو مدرسة عربية للحفاظ على التراث الثقافى وادارته)** مطابع السياسة – الكويت (سلسلة عالم المعرفة 2005)
7. جيمس بيكي, **الأثار المصرية في وادى النيل" الجزء الرابع" من طيبة إلى أسوان**, مدبولي, طبعة 2010
8. خالد عبد العزيز عثمان : **تفعيل ادارة الحفاظ ,نموذج لادارة وتمويل وتنفيذ مشروعات الحفاظ** – رسالة دكتوراه غير منشورة 2004
9. خالد عزب, **التراث الحضارى والمعمارى للمدن الاسلامية** , دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع 2003
10. ريي ادموندسن,شعبة مجتمع المعلومات منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة,**ذاكرة العالم "مبادىء توجيهية عامة لحماية التراث الوثائقي**,اليونسكو ,2002
11. سهير زكى حواس : **القاهرة الخديوية رصد وتوثيق عمارة وعمران القاهرة فى منطقة وسط المدينة** , مركز التصميمات المعمارية 2002

12.سهير زكي حواس , **القيم التراثية ومدلولها الحضاري"حالة القاهرة الخديوية – منطقة وسط المدينة"** , ورقة بحثية بالمؤتمر الأول للبناء والتشييد انتربيلد,2002

13.شيرين محمد عطية عيسى , **مقارنة تحليلية بين القوانين والسياسات الدولية والمحلية فى مجال الحفاظ على التراث ,** رسالة ماجستير غير منشورة, هندسة القاهرة, 2004

14.فاروق فائق أرمانيوس , **التشريعات المتعلقة بالآثار** ,مطابع هيئة الآثار,1982

15.**قانون رقم 117 لسنة 1983** بإصدار قانون جماية الآثار

16.**قانون رقم 144لسنة 2006واللائحة التنفيذية**, في شأن تنظيم هدم المباني والمنشآت غير الآيلة للسقوط والحفاظ على التراث المعماري

17.منال محمد حسن محمد النحاس, **المحميات العمرانية كمدخل للتميةالمستدامة بالمناطق التاريخية "مثال على القاهرة التاريخية"** , رسالة دكتوراه غير منشورة, هندسة القاهرة, 2007

18.منظمة اليونسكو,**اتفاقية حماية وتعزيز تنوع اشكال التعبير الثقافي**,اليونسكو ,2005

19.منظمة اليونسكو, **اتفاقية لحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي** ,مركز اليونسكو للتراث,طبعة 2005

20.منظمة اليونسكو,**المباديء التوجيهية لتنفيذ اتفاقية التراث العالمي**,مركز اليونسكو للتراث,طبعة 2005

21.منظمة اليونسكو,**النصوص الأساسية المتعلقة باتفاقية التراث العالمى 1972**,مركز اليونسكو للتراث,2006

22.وزارة الثقافة, **الشارع الأعظم "شارع المعز لدين الله"**, المجلس الأعلى للآثار,2009

23.وزارة الثقافة , **القاهرة التاريخية** , المجلس الاعلى للاثار 2002

24.ياسمين صبرى محمود حجازى : **إدارة مواقع التراث العالمي الثقافي**,امدكو بريس,2014

List of English References:

1- Ahmed Sedky, **Living with heritage in Cairo**, aucpress, 2009

2-Ash Amin, Nigel Thrift, **CITIES Re imagining the Urban**, Blackwell Publishers Ltd, 2002

3- Arup research& development, **Maintain our heritage maintaining value**, ove Arup& partners Ltd, 2003

4- Aylin Orbasli, **Architectural conservation**, Blackwell publishing,2008

5- Bernard M.Feilden, Jukka Jukilehto, Management **guidelines for world culture heritage sites**, ICCROM press, 1993.

6- Cairo governorate, ministry of culture, **Reconsidering al-Fustat (a trial to perceive Al- Fustat zone in a more appropriate & beneficialway**.supreme council of antiquities ,2006.

7- Cultnat, Ministry of communication and information technology, **strategic approach to Egypt`s cultural Heritage**, cultnat, 2001

8-Dietrich Wildung , **Egypt From Prehistory to the Romans** , taschen , 2009 edition

9-Doris Behrens- Abouseif, **the Cairo Heritage**, aucpress, 2000

10-Eleonore De Merode, Rieks Smeets,Carol Westrik,editors, **Linking universal and local values "managing a sustainable future for world heritage**" ,UNESCO,2004

11- English heritage, **Management of research projects in the historic environment,** English heritage, 2005

12- Jamel Akbar,**Crisis in the built environment "the case of muslim city"**, a miamat book,concept media ltd ,1988

13-Jim Antoniou, **Historic Cairo,a walk through the Islamic city**, AUC press in Cairo,1998,Forth edition,2006.

14- Jim Antoniou, Stephano Bianca, Sherif El-Hakim, Ronald Lewcock, Michael Welbank**,The Conservation of the old City of Cairo,** UNESCO,1980.

15- Jukka Jokilehto, **What is OUV? Defining the outstanding universal value of cultural world heritage properties**, published by hendrik Bäßbler verlag.Berlin,ICOMOS,2008

16- Mohamed H.Abdel Kader,Yasmine Sabry, **Heritage Site Management in Egypt "a Tool for Local Development "**, Engineering Research Journal ,Helwan University ,Mataria ,Volume 110,April 2007

17- Selim Morcos,Nils Tongring, Youssef Halim, Mostafa El-Abbadi ,Hassan Awad ,**Towards integrated management of Alexandria coastal heritage**,UNESCO,2003

18-Stephano Bianca , Philip Jodidio **,**editors, **Cairo Revitalizing a historic metropolis** ,the Aga khan trust for culture,2006

19- UNESCO, **Basic text for the world Heritage convention 1972**, UNESCO World Heritage Center, 2005.
20- UNESCO, **Properties inscribed on the world heritage list**, UNESCO, 2004
21- UNESCO, **Protect the under water cultural heritage**, UNESCO celebration of 2002 united nations year for cultural heritage, 2002